انطلاق ورشة قضائية متخصصة في بغداد لتعزيز حماية البيئة



نخيل نيوز | متابعة

انطلقت في العاصمة بغداد أعمال ورشة عمل متخصصة حول تبادل المعرفة القضائية في مجال حماية البيئة، وذلك في إطار التعاون البنّاء بين مجلس القضاء الأعلى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبمشاركة 16 قاضياً من مختلف المحافظات العراقية المختصين في الدعاوى البيئية.

وتُقام الورشة بإشراف مجلس القضاء الأعلى ولمدة ثلاثة أيام، وتهدف إلى تطوير القدرات القضائية في التعامل مع القضايا البيئية، من خلال مراجعة القوانين والأنظمة الوطنية ذات الصلة، ومقارنتها بالتجارب المعتمدة في الدول المجاورة، فضلاً عن مناقشة دراسات حالة محلية ودولية بالتعاون مع خبير دولي.

ويركز برنامج اليوم الثاني على تعزيز الوصول إلى العدالة البيئية، وضمان حق الطعن في المنازعات الإدارية، بما يسهم في ترسيخ مبادئ العدالة البيئية.


ورشة عمل لتبادل
المعرفة الفضائية
بشأن العدالة البيئية
www.palms-news.com


الجوانب الرئيسة للقانون البيئي الوطني :
يتألف الإطار العام للقانون البيئي الوطني في العراق من عدد كبير جداً من القوانين والأنظمة والتعليمات .نظراً إلى سعة الموضوعات التي تدخل ضمن عناصر البيئة (الماء - الهواء - التربة - الكائنات الحية).وسوف نبين الخارطة التشريعية لتلك القوانين والأنظمة والتعليمات على سبيل المثال وليس الحصر،وذلك بسبب كثرتها ويمكن للمهتم تتبع البقية ومحاولة إحصائها .وعلى النحو الآتي :
1 - الدستور العراقي :
المادة 33 / أولا :- لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة.
ثانيا / تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليهما .
2- قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل .
3- قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009 .
4 - قانون الصحة العامة رقم 89 لسنة 1981 المعدل .
5 - قانون الوقاية من الإشعاعات المؤينة رقم 99 لسنة 1980 .
مجلس القضاء الأعلى
Supreme Judicial Council
UNDP
بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي
وبالتعاون مع مجلس القضاء الاعلى
ورشة عمل لتبادل
المعرفة القض
بشأن العدالة
السيد
محمد رياض الموصلي
www.palms-news.com